لو اجرى هذا الاحتمال على الحكماء ايضا لم يبعد وح يكون الممكنات
موجودة فى علمه الذى هو عين ذاته ولا تكون قايمة به ولا يمكن
حمل المثل الافلاطونية على ذلك والدليل الذى ذكرت فى نفيها
انما يتوجه اذا قيل بوجودها فى الخارج كما لا يخفى على من له دراية
وهذا اقرب مما قيل ان علمه بالممكنات منطوى فى علمه بذاته لان
ذاته علم ما هو عليه من الصفات معلومة له وفى جملة تلك الصفات
انه مبداء الممكنات على الترتيب الواقع فيها فيعلم انه مبداء لها
فيعلم بعلم ذاته من غير ان يؤدى الى كثرة فى ذاته وصفاته
فانها يعلمها اجمالا فى ضمن علمه بذاته كما انا نعلم ذاتنا فى العلم
الحضورى حيا قادرا عالما والا لم يكن علمنا بذاتنا على ما هو
عليه وذلك لان كون العلم بالعلة هو بعينه العلم بالمعلول
من دون حصول المعلول وصورته مع ان المعلول يباين
العلة لا يخلو عن كدر اذ المعقول فى العلم الاجمالى هو ان يكون
العلم بالكل دفعة واحدة ويحل الى المعلول بالاجزاء وبالتفصيل
اليها وليست المعلولات مما تحل اليها العلة فذلك يفضى الى

ان يكون العلم باحد المتضايفين المشهورين هو بعينه العلم
بالمتضايف الآخر ولا يخفى بعده فان قلت العلم بالعلة سبب
للعلم بالمعلول كما هو المشهور بخلاف ساير المتضايفين قلت
لو سلم انه كذلك فلا نسلم ان العلم بها عين العلم بالمعلول والمطلوب
ههنا ذلك لانا نريد ان نحقق علم الواجب بحيث لا يفضى
الى كثرة فى صفاته وذلك لا يحصل بمجرد الاستلزام واعلم انهم
ذكروا ان علم الواجب بغيره منطوى فى علمه بذاته وبينوا كيفية
الانطواء الا بان قالوا ان ذاته تعالى علة الممكنات وعلمه بذاته
علم ما هى عليه منطو على علم بالممكنات اذ من جملة احوال ذاته كونه
مبداء لها فيتضمن علمه بذاته علمه بها وهذا مما لا يقنع به ذو فطانة
لان تلك الممكنات مباينة للواجب تعالى وحضور احد المتباينين لا
ينطوى فى حضور الآخر ولو فرض بينهما اى نسبة فى العلية وغيرها
ولو صح ما ذكروه لكفى ان يقال ان من جملة احواله كونه تعالى مغايرا
للممكنات وهو يعلم ذاته مع جميع احواله فيتضمن علمه بذاته علمه
بجميع ما سواه ثم انهم ذكروا ان علمه تعالى حضورى والمعلوم فى العلم

Copyright © King Saud University